مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

# الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي
## دراسة ميدانية عن المصرف النوران طرابلس مصرف التجاري العربي طرابلس

جامعة صبراتة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان
الطاهر أحمد خليفة الساري

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

# الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي
## دراسة ميدانية عن المصرف النوران طرابلس مصرف التجاري العربي طرابلس

**الطاهر أحمد خليفة الساري**

**المستخلص** :

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز دور الحوكمة في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية كونها ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة ،حيث اعتُمد المنهج الوصفي والتحليلي للدور الهام الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في دعم وترشيد إدارة المخاطر التي تتصف بالشمولية، بحيث تغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث صممت استبانة وزعت على العاملين بالمصرف ( النوران التجاري العربي) .

وخضعت هذه الاستبيانات للتحليل باستخدام أساليب التحليل الإحصائي وفق برنامج **SPSS** نتائج الإحصائي وأظهرت التحليل الإحصائي لبيانات الدارسة وجود دور للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على دورها في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية كونها ركيزة أساسية في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية، وفي تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأوصت الدارسة بتوصيات عدة تمثلت في الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية كونها ركيزة من ركائز الحوكمة المصرفية، وتفعيل دور مجالس الإدارة في سن ورقابة تطبيق القوانين واللوائح الداعمة لتطبيق الحوكمة المصرفية.

الكلمات الدالة: الحوكمة المصرفية ، إدارة المخاطر، المصارف التجارية

الإطار العام للدراسة:

**1-**المقدمة البحث:

تعتبر المؤسسة المصرفية أحد أهم ركائز الاقتصاد، فهي شريان الحياة الاقتصادية لأي دولة، وإنَ قوة اقتصادها نابع أساساً من قوة نظامها في إدارة أموالها، وتجنب معدلات المخاطر الملازمة لعمل المصرف المتكرر، فبالتالي أصبحت سلامة المصرف مقرونة بمبدئ كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية التي تعتبر إدارة المخاطر من الركائز الأساسية لمبادئ وأليات الحوكمة في دعم وتفعيل إدارة المخاطر بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية، وكذلك العمل على تحقيق تماثل المعلومات بين جميع المساهمين والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بهدف تحسين الأداء وتحقيق الأهداف، كما أن تسيير المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها أمرٌفي غاية الصعوبة في بيئة مصرفية معقدة، الأمر الذي يستدعي الكثير من العمل والالتزام بمبادئ الحوكمة لترسيخ الشفافية في القوائم المالية، ورفع معدلات الاستثمار من طرف المساهمين والمودعين من جهة، وزيادة رقابتهم على الأداء من جهة أخرى، فلقد أثبت التجارب السابقة أن عدم الالتزام بقواعد وممارسات الحوكمة لها عواقب وخيمة على المؤسسات بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص، قد تؤدي إلى درجة الإفلاس، لذا تعمل الحوكمة على دعم وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ لتفعيل إدارة المخاطر، وكذلك الالتزام باللوائح والتشريعات بمثابة دعائم أساسية لإدارة المخاطر، مما ينتج عنه منمساءلة وتحديد صلاحيات مجالس الإدارة والحماية والإفصاح والشفافية، لضمان حقوق جميع المساهمين والمودعين والاطراف الداخلية والخارجية.

2- **مشكلة البحث:**

تعتبر المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر الائتمان من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات، إلى أنواع مختلفة من المخاطر التي يمكن تحديدها بدقة، والعمل على تقليل هذه المخاطر التي تؤثر على حجم العائد المتوقع، والاستثمار من خلال كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية، خاصةً بعد الانهيارات المالية في العديد من الدول المتقدمة، وفضائح الفساد المالي والمحاسبي، والتي كان أخرها أزمة 2008 التي كان البنوك سببا مباشرا نتيجة إفراطها في منح القروض العقارية مما نتج عنه خلل في الرقابة وغياب فاعلية إدارة المخاطر وعدم الالتزام بالحوكمة، مما أدي إلى الاهتمام بالدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية، وبمبادئ وقواعد الحوكمة لترشيد إدارة المخاطر للحد من هذه المخاطر التي قد تنشأ عن العوامل الداخلية التي يعمل فيها المصرف، وقياس هذه المخاطر وتقليلها قدر الإمكان،من أجل تحقيق معدل عائد مقبول، والعمل على الموازنة بين العائد والمخاطر، حيث تعتبر خطوة هامة نحو أهمية إدارة المخاطر في تحسين السياسات والممارسات والهيكل الداخلي للمصرف، من خلال إقامة جهاز إداري شفاف وعادل، للكشف عن المعلومات الصادقة والبيانات الدقيقة لكل المتعاملين وأصحاب المصالح، لذا تعمل الحوكمة المصرفية على دعم وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ لتفعيل إدارة المخاطر، وكذلك الالتزام باللوائح والتشريعات بمثابة دعائم أساسية لإدارة المخاطر، مما ينتج عنه من المساءلة وتحديد صلاحيات مجالس الإدارة حماية المصالح والإفصاح والشفافية لضمان حقوق جميع المساهمين والمودعين والأطراف الداخلية والخارجية.

لكل ما سبق كان لابد من العمل على صياغة مفهوم الحوكمة المصرفية بما يكفل توفير فرصة أفضل تسعى إلى تحقيق أهداف المساهمين وأصحاب المصلحة في المصرف.

عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هو دور الحوكمة المصرفية في ترشيد وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية علي مستوى المنظومة المصرفية؟

**3-** أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من جانبين هما:

**3-1**الجانب العلمي:

أ –تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العلمية وذلك من خلال متابعة الجهود العلمية والدراسات في هذا المجال لغرض تطوير دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

ب- تنبع أهمية هذا البحث من خلال إبراز أهمية دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحليلها وعلاجها. والاستفادة منها كتغذية عكسية تسهم في توجيه الإدارة نحو تطوير أدائها وزيادة قدرتها الإدارية والمالية والنهوض بمسؤولياتها.

**3-2-**الجانب العملي:

أ- يسهم هذا البحث في إعطاء صورة كاملة لدور الحوكمة المصرفية لإدارة المصرف لغرض تحسين فعالية إدارة المخاطر.

ب- يحقق تطبيق الحوكمة المصرفية مستوى جودة إدارة المخاطر ويحقق انعكاسات إيجابية على الأداء المالي والمستثمرين ومتخذي القرارات.

**4-**أهداف البحث:

**4-1-**دراسة دور الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي من خلال تنمية الإدارة، وبناء هياكل تتضمن خطط الإدارة وسياساتها وسلطاتها ومسؤولياتها.

**4-2-**دراسة دور الحوكمة المصرفية في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية من خلال تحديد المخاطر، وتوصيفها بدقة، ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها، وقياس درجة خطورتها.

**4-3-**دراسة دور الحوكمة المصرفية في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

**4-4-**دراسة دور الحوكمة المصرفية في تحديد مؤهلات مجلس الإدارة ومسؤولياته.

**5-متغيرات البحث:**

**5-1-**المتغير المستقل: الحوكمة المصرفية.

**5-2-**المتغير التابع: مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي وتتمثل في:

-التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة.

-إطار لإدارة المخاطر.

-المراجعة المستقلة.

-مؤهلات مجلس الإدارة وخبراته ومسؤوليته.

**6-فرضيات البحث:**

**6-1-الفرضية الرئيسية:**

يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي.

الفرضيات الفرعية:

**6-1-1-**يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من مخاطر العمليات المصرفية.

**6-1-2-**يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية.

**6-1-3-**يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

**6-1-4-**يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في تحديد مؤهلات مجلس الإدارة ومسؤولياته.

**7-منهجية البحث:**

لتحقيق أهداف البحث اعتمد على المناهج الآتية:

**7-1-**المنهج الوصفي في الجانب النظري المتمثل في الكتب والرسائل العلمية والدراسات السابقة، وذلك بالدارسة التحليلية للأدبيات ذات الصلة للتعرف على طبيعة، وأهمية، وأهداف حوكمة المصارف.

**7-2-**المنهج التحليلي في الجانب العملي باستخدام الاستبيان وتوزيعه في محل البحث كدراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين بالمصارف التجارية.

**8-حدود البحث:**

**8-1-** الحدود المكانية: مصرف النوران، المصرف التجاري العربي.

**8-2-** الحدود الزمانية: خلال عام / شهر مارس /2024م

**9-**الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية–إدارة المخاطر–المصارف التجارية.

**10-**الدراسات السابقة:

**10-1-** دراسة حسن ودرار**(2015 )**

عنوان الدارسة: دور آليات الحوكمة في إدارة المخاطر في البنوك السودانية

هدفت الدارسة إلى تحديد دور آليات الحوكمة في إدارة المخاطر، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً لكل آلية من آليات الحوكمة في إدارة المخاطر بالبنوك عينة الدراسة، حيث يقوم مجلس الإدارة بتوضيح المخاطر المقبولة، وتساعد لجنة المراجعة في عملية تحديد المخاطر، يقوم المراجع الداخلي بتقدير مبدئي للمخاطر، والمراجع الخارجي يقوم بفحص المخاطر المرتبطة بكل نشاط.

**10-2-**دراسة مقدم وطراد**( 2016 )**

عنوان الدراسة :أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مبررات لجنة بازل، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، هدفت الدراسة إلى أن نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، وإنما بضرورة تطبيقها بشكل سليم من خلال الموازنة بين دور المصرف المركزي ورقابته من جهة، وبين دور المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى، ولكي يكون للحوكمة البنكية أثر محسوس في اقتصاد أي دولة، لا بد من القيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات، تتعدى مجرد استيراد النماذج الجيدة من الدول المتقدمة، وفي الأخير يمكن القول بأن تطبيق الحوكمة في المنظومة الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية إلا أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة.

**10-3-**دراسة حامي ايمان**(2015/2016 )**

عنوان الدراسة: دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية.

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة (الجزائر)هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على تحديد مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها ومحددتها وواقع الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة: العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لكافة الاطراف، وتأهيل الموارد البشرية في مجال الحوكمة, تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام القانوني وإصدار دليل للحوكمة.

**10-4-**دراسة محمد ومصباح **(2017 )**

عنوان الدراسة: أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية.

هدفت الدراسة لبيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية في ظل الأزمات المالية، حيث توصلت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة كان لها أثرٌ إيجابيٌ بصفة عامة على أداء المصارف في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطوات فعالة للالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف، ووجود برامج تعليمية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة كأداة فاعلة لتجنب التعثرات المالية.

**10-5-**دراسة معاريف محمد و شيخي مختارية **(2019 )**

عنوان الدارسة: الحوكمة ودورها فبي إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية.

هدفت الدارسة إلى تسليط الضوء على مدى دور الحوكمة ومساهمتها في إدارة المخاطر المصرفية، حيث اعتمد على المنهج الوصفي لوصف وتحليل الدور الذي من الممكن أن تلعبه الحوكمة في دعم إدارة المخاطر المصرفية، وترشيد عملها لتحقيق حوكمة المخاطر في البنوك، وخلصت الدراسة إلى أن الالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة من شأنه تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية بما يتماشى وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم.

**10-6-**دراسة حليمة وأميرة وأحمد**(2019 )**

عنوان الدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية دراسة حالة المصرف التجاري الوطني.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية بالإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني، والتعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية في المصارف التجارية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن ايجازها بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في دعم أداء النشاط المصرفي، وإسهامها في تحقيق معدلات ربحية جيدة، ووجود أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحقيق معدلات موجبة لمؤشرات الربحية المستهدفة بالدراسة.

**10-7-**دراسة ياسر وأسعد**(2020 )**

عنوان الدراسة: دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية علي عينة من فروع المصارف السودانية.

هدفت الدارسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة المصرفية وأهمية آلياتها، ودراسة ومعرفة إدارة المخاطر، ومن ثم دراسة دور آليات الحوكمة المصرفية والمتمثلة في مجلس الإدارة، ولجان المراجعة،والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أثبتت صحة الفرضيات ومنها أن مجلس الإدارة يقوم بوضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر للمصرف، كما تتوفر لأعضاء لجنة المراجعة المعرفة الكافية بالجوانب المحاسبية والمصرفية التي تمكن من التعرف على المخاطر التي تحيط بالمصرف، وأن المراجعة الخارجية تهدف إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية للمصرف بما يعزز حسن إدارة المخاطر.

**10-8-**دراسة فلالة أسامة**(020/021 )**

عنوان الدراسة:دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الخليج.

جاءت هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الحوكمة البنكية وإدارة المخاطر المالية، حيث هدفت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إدارة المخاطر المالية، حيث أجريت دراسة تطبيقية على بنك الخليج وقد تبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن هذا البنك يقوم بدور فعال في تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر المالية من خلال اهتمامه الكبير بالحوكمة وإنشاء لجنة مستقلة لإدارة المخاطر.

**10-9-**دراسة عائشة الشكري، سعد الجلالي**(2021 )**

عنوان الدراسة:دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى:

إن لحوكمة الشركات دورا في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

وأوصت بضرورة الالتزام بشروط السياسة الائتمانية وأسسها والتركيز على التحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل منح الائتمان.

**-10-10**دراسة عبدالمجيد محمد أحمد**( 2021)**

عنوان الدراسة: أثر الحوكمة علي مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السودانية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السودانية، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وطبقته على عينة مكونة من 5 بنوك تجارية.

توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة لها تأثير على الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السودانية، وقد أوضحت الدارسة أن مبادئ الحوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة، ووضوح المسؤوليات، والشفافية، والمساءلة، تساعد في تحسين قرارات منح الائتمان، وإدارة المخاطر، وحوكمة المؤسسات المالية.

**-10-11**دراسة بوجلطية سيف الدين**( 2022)**

عنوان الدراسة: الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة مكونة من 7 بنوك تجارية جزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة لها تأثير إيجابي في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية، وقد أوضحت الدراسة أن مبادئ الحوكمة مثل استقلالية مجلس الادارة، ووضوح المسؤوليات، والشفافية، والمساءلة، تساعد في تحسين قرارات منح الائتمان وإدارة المخاطر وحوكمة المؤسسات المالية.

**-10-12**دراسة أمين وعادل وعبد الناصر، **(2024)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات المحاسبية للحوكمة المطبقة حاليا بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد شمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية والتخصصية ومصرف ليبيا المركزي، وأخذت عينة عشوائية قليلة من مجتمع الدراسة ضمت سبعة مصارف تجارية ومصرفين تخصصيين و مصرف ليبيا المركزي، واستخدم المنهج الكمي، وتوصلت إلى وجود تأثير ضعيف للجان المراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري وتأثير ضعيف جدا للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتأثير عكسي لمعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات.

**-11**ولعل ما يميز هذه الدارسة يتمثل في أن الدراسة هدفت إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة المصرفية ومساهمتها في تحديد إطار إدارة المخاطر باعتبار أن الإطار العام لإدارة المخاطر ركيزة أساسية من ركائز حوكمة المصارف، وتلعب دورا هاما في حماية المصارف من شبح الإفلاس خاصةً بعد الانهيارات المالية للدول المتقدمة.

**ثانيا: الجانب النظري:**

أولا: إدارة المخاطر المصرفية**:**

**تمهيد:**

تحظى إدارة المخاطر المصرفية بتركيز واهتمام خاص وأوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية الإشرافية، لكي يضعوا نصب أعينهم صياغة ورسم استراتيجية خاصة لدراسة ظاهرة تزايد حدة المخاطر المصرفية،

لكونها من الاجزاء الحاسمة في إدارة المصارف التجارية، وقد أثرت الازمة الاقتصادية العالمية في العقد الماضي تأثيرا قويا فيزيادة إدراك أهمية إدارة المخاطر في الإدارة المصرفية الكلية.

**1-مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:**

تُعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر" ( بغداد وصباحي، 2013 ،ص**14**)

كما تُعرف أَيضا على أنها: "حدث أو ظرف محتمل يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على المؤسسة المعنية من حيث وجودها ومصادرها (سواء موظفين أو رأس مال) المنتجات أو الخدمات أو زبائن، كما قد يكون هناك تأثير على المجتمع كالبيئة المحيطة ( سمير الخطيب، 2005، ص **19**).

**2-أهداف إدارة المخاطر المصرفية:**

2-1-المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.

2-2- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

2-3- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

2-4- قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن قياس ذلك كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها.

2-5- إدارة المخاطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي الوقت نفسه تخفيض الخسائر وحماية الأصول.

2-6- ضمان كفاية الموارد في حالة ووقوع الخطر وقوع خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستمرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك واستمراريته.

2-7- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.(شقيري،وآخرون،2012،ص26)

3- مراحل عملية إدارة المخاطر:

بشكل عام يمكن اختصار خطوات عمل إدارة المخاطر وفق الخطوات المتتالية الآتية:

3-1- تعريف المخاطر المالية الرئيسية التي يواجهها البنك ومفاضلتها.

3-2- تحديد المستوى الملائم للتعرض للمخاطر.

3-3- تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتوافق مع السياسة.

3-4- قياس المخاطر والتقرير عنها ومراقبتها وتصفيتها حسب الحاجة والحد منها.(فوضيل لحسن،بن نافلة قدور، 2007)

4- مبادئ ووظائف إدارة المخاطر :

4-1- مسؤولية مجلس الإدارة العليا: يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر و أساليب القياس وإدارة الرقابة على المخاطر.

4-2- إطار لإدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال.

4-3- تكامل إدارة المخاطر: يجب أن لا يتم مراجعة المخاطر وتقييمها بصورة منعزلة بعضها عن بعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر.

4-4- محاسبة خطوات العمل: إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوات أعمال مثل: أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فإن نشاط كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

4-5- تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية، وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

4-6- المراجعة المستقلة: أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص الذين يتخذون قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص الذين يقومون بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

4-7- التخطيط للطوارئ: يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث التي تؤثر على المؤسسة.(خان وحبيب ،2003، ص35).

أإن إدارة المخاطر الائتمانية الفعالة هي التي تدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، وتقوم عملية تحليل وإدارة المخاطر الائتمانية على ثلاث ركائز رئيسية هي :

1 -إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على السداد وذلك على مدار فترة القرض.

2 -في تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو الشركة طالبة القرض ليمتد إلى البيئة المحيطة بالشركة، أي مخاطر الشركة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

3- كما يجب على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للشركة المقترضة، إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر في أربع مراحل عمرية متتالية هي مرحلة التكوين،مرحلة النمو، مرحلة الاستحقاق، مرحلة الذبول.(مطر، 2010، ص366)

ثانيا :- الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية :

**تمهيد:**

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية ركيزة من ركائز الحوكمة في البنوك، حيث تسعى الحوكمة إلى دعم وتفعيل إدارة المخاطر بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية، وكذلك العمل على تحقيق تماثل المعلومات بين جميع المساهمين والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بهدف تحسين الأداء وتحقيق أهداف المصرف.

1- مفهوم الحوكمة المصرفية:

تعرف الحوكمة المصرفية بـ"أنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حَمَلة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين".(العزاوي، خميس، 2010، ص 192)

2- مبادئ الحوكمة المصرفية:

2-1-المبدأ الأول: المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البنك بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الإدارة للأهداف الإستراتيجية للبنك وإطار الحوكمة وثقافة الشركة.

2-2- المبدأ الثاني: مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوينهم: يجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة مؤهلين، بشكل فردي وجماعي، لشغل وظائفهم، وأن يتوفر لديهم الفهم الواضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة، وأن يكونوا قادرين على ممارسة حكم سليم وموضوعي في إدارة البنك.

2-3- المبدأ الثالث: هيكل وممارسات مجلس الإدارة: يجب أن يحدد مجلس الإدارة هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، وأن يضع ما يلزم من وسائل لضمان متابعتها ومراجعتها بشكل دوري لتحقيق الفعالية المستمرة.

2-4- المبدأ الرابع: الإدارة العليا: يتوجب على الإدارة العليا وبإشراف ومراقبة مجلس الإدارة، تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتفق مع استراتيجية الأعمال، ومهية المخاطر، والمكافآت وغيرها من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

2-5- المبدأ الخامس: وظيفة إدارة المخاطر: يجب أن تتوفر لدى البنك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، تحت إشراف مسؤول إدارة المخاطر، كما يجب أن تتوفر لديها صلاحيات وموارد كافية وإمكانية التواصل مع مجلس الإدارة.

2-6- المبدأ السادس: تحديد المخاطر ورصدها ومراقبتها: يجب تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة على نطاق المصرف ككل وعلى المستوى الفردي للكيانات التابعة لها.

2-7- المبدأ السابع: التواصل بشأن المخاطر: تتطلب إدارة فعالة للمخاطر وجود تواصل قوي داخل المصرف حول المخاطر، سواء من خلال الاتصال المباشر أو من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

2-8- المبدأ الثامن: التدقيق الداخلي: ينبغي أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي ضمانا مستقلا لمجلس الإدارة، وأن تدعم المجلس والإدارة العليا في تعزيز عملية الحوكمة الفعالة والسلامة الدائمة للمصرف.

2-9- المبدأ التاسع: المكافآت: يجب أن يسهم هيكل المكافآت في المصرف في إرساء حوكمة جيدة وإدارة محكمة لمخاطر المصرف.

2-10- المبدأ العاشر: الإفصاح والشفافية: يجب أن تكون حوكمة المصرف شفافة بما يكفي للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين وكافة الأطراف المتدخلة في السوق.

2-11- المبدأ الحادي عشر: دور السلطات الإشرافية: يجب على السلطات الإشرافية تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في المصارف، من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع المجالس والإدارة العليا، وينبغي أن يتطلب الأمر تحسينا وإجراءات تصحيحية عند الضرورة،كما يجب عليهم تبادل المعلومات حول الحوكمة مع المراقبين الآخرين.( لجنة بازل 8-38)

ثالثا: الدراسة الميدانية

أولا- أداة جمع البيانات

1- تصميم استمارة الاستبيان :

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي، ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة، وقد راعى

الباحث في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستبين وضع علامة (✔) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية :

1- صدق المحتوى أو (صدق المضمون) **Content validity**

لقد راعى الباحث جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة،كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

2- الصدق الظاهري: **Face validity**

لتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، قام الباحث بعرضه مرفقا بخطة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث،وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان الموضحة في الملحق (1) وهي تضم مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم 4 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة والمركز الوظيفي.

المجموعة الثانية:- وتشمل 5 عبارات حول دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية

المجموعة الثالثة:- وتشمل 6 عبارات حول دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية.

المجموعة الرابعة:- وتشمل 4 عبارات حول دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

المجموعة الخامسة:- وتشمل 5 عبارات حول دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة..

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحث بتوزيع عدد (30) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين وقع اختيارهم من العاملين بمصرف النوران، التجاري العربي. وبعد فترة زمنية تحصل على عدد (24) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

| عدد النسخ الموزعة | عدد النسخ المسترجعة | نسبة النسخ المسترجعة % |
|---|---|---|
| **30** | **24** | **80.00** |

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 80% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانيا:- ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

| الإجابة | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|

| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة, في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة ( **SPSS) Statistical Package for Social Science**) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:-

ثالثا :- اختبار الثبات والصدق: **Reliability and Validate** للتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة" قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (**AlphaCornbach**) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (**Alpha Cornbach**) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

| م | المحور | عدد العبارات | معامل الفا الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|---|
| **1** | دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية | **5** | **0.798** | **0.893** |
| **2** | دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية | **6** | **0.890** | **0.943** |
| **3** | دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال أدارة المراجعة الداخلية | **4** | **0.849** | **0.921** |
| **4** | دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة. | **5** | **0.675** | **0.822** |
| **5** | دور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي | **20** | **0.929** | **0.964** |

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.675 إلى 0.890) ولجميع المحاور (0.929) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات.وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.822 إلى 0.943) ولجميع المحاور (0.964) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق، مما يمكننا من الاعتماد علي إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعا :- خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| بكالوريوس | **16** | **61.5** |
| ماجستير | **8** | **30.8** |
| دكتوراه | **2** | **7.7** |

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 26 | 100.0 |

من خلال الجدول (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة ( 61.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة ( 30.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مؤهلاتهم العلميةدكتوراة ويمثلون نسبة ( 7.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل آرائهم قابلة للاعتماد عليها، لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج عن مؤهلاتهم العلمية

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

| التخصص | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| محاسبة | 18 | 69.2 |
| تمويل ومصارف | 6 | 23.1 |
| إدارة أعمال | 2 | 7.7 |
| المجموع | 26 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة ( 69.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي تمويل ومصارف ويمثلون نسبة ( 23.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة ( 7.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 20 | 76.9 |
| من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات | 4 | 15.4 |
| من 10 سنوات إلى أقل من 15سنة | 2 | 7.7 |
| المجموع | 26 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم(6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة ( 76.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات ويمثلون نسبة ( 15.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15سنة ويمثلون نسبة ( 7.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

| المركز الوظيفي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| مدير إدارة | 2 | 7.7 |

| | | |
|---|---|---|
| رئيس قسم | 12 | 46.2 |
| محاسب | 6 | 23.1 |
| موظف | 6 | 23.1 |
| المجموع | 26 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مركزهم الوظيفي رئيس قسم ويمثلون نسبة ( 46.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي محاسب وموظف ويمثلون نسبة ( 23.1%) لكل مركز من المركزين من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي مركزهم الوظيفي مدير إدارة ويمثلون نسبة (7.7%) من جميع مفردات العينة

خامسا: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1-دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود دليل مكتوب للحوكمة يتوافق مع توجهات المصرف | التكرار | 00 | 00 | 00 | 7 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 53.8 | 46.2 | عالية |
| 2 | يتم مراجعة دليل الحوكمة ومتابعة تطبيقة وتعديلاته بصفة مستمرة | التكرار | 00 | 00 | 1 | 6 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 46.2 | 46.2 | عالية |
| 3 | يقوم المصرف بالإفصاح عن مدى تطبيقه لمبادئ الحوكمة | التكرار | 00 | 00 | 3 | 7 | 3 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 23.1 | 53.8 | 23.1 | عالية |
| 4 | وجود وعي وإدراك العاملين بمضمون دليل الحوكمة | التكرار | 00 | 00 | 4 | 3 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 30.8 | 23.1 | 46.2 | عالية جدا |

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تراجع اللجان الرقابية مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة | التكرار | 00 | 00 | 00 | 6 | 7 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 46.2 | 53.8 | عالية جدا |

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية وعالية جدا على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس ( 3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس ( 3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس ( 3 )

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود دليل مكتوب للحوكمة يتوافق مع توجهات المصرف | 4.46 | .519 | -3.272 | .001 |
| 2 | يتم مراجعة دليل الحوكمة ومتابعة تطبيق وتعديلاته بصفة مستمرة | 4.38 | .650 | -3.145 | .002 |
| 3 | يقوم المصرف بالإفصاح عن مدى تطبيقه لمبادئ الحوكمة | 4.00 | .707 | -2.919 | .004 |
| 4 | وجود وعي وإدراك لدى العاملين بمضمون دليل الحوكمة | 4.15 | .899 | -2.762 | .006 |
| 5 | تراجع اللجان الرقابية مدي التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة | 4.54 | .519 | -3.272 | .001 |

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05 ) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي
الفرضية البديلة: المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.
وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk**) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (10) التالي:
جدول رقم ( 10) نتائج اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk** ) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

| البيان | إحصائي الاختبار **Statistic** | درجات الحرية **Df** | الدلالة المحسوبة **Sig.** |
|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية | **.921** | **13** | **.261** |

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.921) بدلالة محسوبة ( 0.261 ) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي
لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية تم استخدام اختبار (**T** ) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)
الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)
الجدول رقم (11) نتائج اختبار(**T**) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية | **4.3077** | **.50077** | **9.415** | **12** | **.000** |

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**9.415**) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (**4.3077** ) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من مخاطر العمليات المصرفية حيث إن:

1. وجود دليل مكتوب للحوكمة يتوافق مع توجهات المصرف.
2. يتم مراجعة دليل الحوكمة ومتابعة تطبيقه وتعديلاته بصفة مستمرة.
3. يقوم المصرف بالإفصاح عن مدى تطبيق لمبادئ الحوكمة.
4. وجود وعي وإدراك لدى العاملين بمضمون دليل الحوكمة.
5. تراجع اللجان الرقابية مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة.

2-دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية

جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل إدارة المخاطر بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة وآثارها على نتائج أرباح المصرف | التكرار | 00 | 00 | 1 | 6 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 46.2 | 46.2 | عالية |
| 2 | تقوم الجهات الإدارية والرقابية بمتابعة مدى التزام المصرف بالحوكمة | التكرار | 00 | 00 | 7.7 | 61.5 | 30.8 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 61.5 | 30.8 | عالية |
| 3 | تحافظ إدارة المخاطر علي أعمال المراجعة الداخلية بنزاهة وبدون تأثيرات عند القيام بأعمالهم | التكرار | 00 | 00 | 2 | 5 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 15.4 | 38.5 | 46.2 | عالية جدا |
| 4 | وجود لجان للمخاطر تقيم وتراجع إستراتيجيات إدارة المخاطروسياساتها | التكرار | 00 | 00 | 00 | 10 | 3 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 76.9 | 23.1 | عالية |
| 5 | تقوم إدارة المخاطر بمراجعة رأس المال بما يسمح بمواجهة الخسائر المحتملة | التكرار | 00 | 00 | 00 | 8 | 5 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 61.5 | 38.5 | عالية |
| 6 | وجود إدارة للمخاطر لوضع السياسات والأهداف المحددة | التكرار | 00 | 00 | 00 | 7 | 6 | |

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | للحد من مخاطر الائتمان. | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 53.8 | 46.2 | عالية |

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية وعالية جدا على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية

استخدم اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل إدارة المخاطر على تقييم المخاطر الحالية والمتوقعة وآثارها على نتائج أرباح المصرف | 4.38 | .650 | -3.145 | .002 |
| 2 | تقوم الجهات الإدارية والرقابية بمتابعة مدى التزام المصرف بالحوكمة | 4.23 | .599 | -3.176 | .001 |
| 3 | تحافظ إدارة المخاطر على أعمال المراجعة الداخلية بنزاهة وبدون تأثيرات عند القيام بأعمالهم | 4.31 | .751 | -3.017 | .003 |
| 4 | وجود لجان للمخاطر تقيم وتراجع استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر | 4.23 | .439 | -3.358 | .001 |
| 5 | تقوم إدارة المخاطر بمراجعة رأس المال بما يسمح بمواجهة الخسائر المحتملة | 4.38 | .506 | -3.286 | .001 |
| 6 | وجود إدارة للمخاطر لوضع السياسات والأهداف المحددة للحد من مخاطر الائتمان. | 4.4615 | .51887 | -3.272 | .001 |

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار

العام لإدارة المخاطر المصرفية

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة : المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk**) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (14) التالي:

جدول رقم (14 ) نتائج اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk**) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

| البيان | إحصائي الاختبار **Statistic** | درجات الحرية **Df** | الدلالة المحسوبة **Sig.** |
|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية | **.834** | **13** | **.018** |

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**.834**) بدلالة محسوبة (0.051) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( 0.05 ) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية تم استخدام اختبار (**T**) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (15) نتائج اختبار(**T**) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية | **4.3333** | **.47140** | **10.198** | **12** | **.000** |

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**10.198**) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ( 0.05 ) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (**4.3333**) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية حيث إن:

1. تعمل إدارة المخاطر على تقييم المخاطر الحالية والمتوقعة وآثارها على نتائج أرباح المصرف.
2. تقوم الجهات الإدارية والرقابية بمتابعة مدى التزام المصرف بالحوكمة.
3. تحافظ إدارة المخاطر على أعمال المراجعة الداخلية بنزاهة وبدون تأثيرات عند القيام بأعمالها.

4. وجود لجان للمخاطر تقيم وتراجع إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر.

5. تقوم إدارة المخاطر بمراجعة رأس المال بما يسمح بمواجهة الخسائر المحتملة.

6. وجود إدارة للمخاطر لوضع السياسات والأهداف المحددة للحد من مخاطر الائتمان.

3-دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية. ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتضمن عاالهيكل التنظيمي أداء المراجعة الداخليةمستقلة لها صلاحيات وسلطات. | التكرار | 00 | 00 | 1 | 8 | 4 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 61.5 | 30.8 | عالية |
| 2 | تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة وتقويم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف. | التكرار | 00 | 00 | 00 | 7 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 53.8 | 46.2 | عالية |
| 3 | تؤدي المراجعة الداخلية أعمالها وفق معايير المهنة للمراجعة. | التكرار | 00 | 00 | 1 | 6 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 46.2 | 46.2 | عالية |
| 4 | يلتزم المصرف بإجراءات التصحيح اللازم وفق إجراءات المراجعة الداخلية وتوصياتها | التكرار | 00 | 00 | 2 | 7 | 4 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 15.4 | 53.8 | 30.8 | عالية |

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة استُخدم اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتضمن الهيكل التنظيمي علي أداء المراجعة الداخلية مستقلة لها صلاحيات وسلطات. | **4.15** | **.801** | **-2.950** | **.003** |
| 2 | تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة وتقويم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف. | **4.46** | **.519** | **-3.272** | **.001** |
| 3 | تؤدّي المراجعة الداخلية أعمالها وفق معايير المهنة للمراجعة. | **4.38** | **.650** | **-3.145** | **.002** |
| 4 | يلتزم المصرف بإجراءات التصحيح اللازمة وفق إجراءات المراجعة الداخلية وتوصياتها | **4.15** | **.689** | **-3.035** | **.002** |

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال أدارة المراجعة الداخلية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة : المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk**) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (18) التالي:

جدول رقم (18 ) نتائج اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk** ) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

| البيان | إحصائي الاختبار **Statistic** | درجات الحرية **Df** | الدلالة المحسوبة **Sig.** |
|---|---|---|---|
| بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال أدارة المراجعة الداخلية | **.932** | **13** | **.363** |

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**.932** ) بدلالة محسوبة (0.363) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال أدارة المراجعة الداخليةاستخدم اختبار (**T**) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (19)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (19) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة.

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية | **4.2885** | **.55758** | **8.332** | **12** | **.000** |

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**8.332**) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (**4.2885**) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة الداخلية حيث إن:

1- يتضمن الهيكل التنظيمي على أداء المراجعة الداخلية مستقلة لها صلاحيات وسلطات.

2- تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة وتقويم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

3- تؤدي المراجعة الداخلية أعمالها وفق معايير المهنة للمراجعة.

4- يلتزم المصرف بإجراءات التصحيح اللازم وفق إجراءات المراجعة الداخلية وتوصياتها.

4- دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

جدول رقم (20) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود معايير محددة للاختيار أعضاء مجلس الإدارة | التكرار | **00** | **00** | **1** | **6** | **6** | |
| | | النسبة% | **0.0** | **0.0** | **7.7** | **46.2** | **46.2** | عالية |
| 2 | وجود نظام يحدد بشكل واضح الصلاحيات والمسؤوليات لمجلس الإدارة | التكرار | **00** | **2** | **4** | **4** | **3** | |
| | | النسبة% | **0.0** | **15.4** | **30.8** | **30.8** | **23.1** | عالية |
| 3 | يعمل مجلس الإدارة بمتابعة سير أعمال المصرف بشكل آمن وفعال | التكرار | **00** | **1** | **2** | **5** | **5** | |

| م | العبارة | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | موافق نسبيا | أوافق | أوافق بشدة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة% | 0.0 | 7.7 | 15.4 | 38.5 | 38.5 | عالية |
| 4 | أعضاء مجلس الإدارة على دراية تامة بالحوكمة | التكرار | 00 | 00 | 1 | 6 | 6 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 46.2 | 46.2 | عالية |
| 5 | يعمل نظام مجلس الإدارة سلامة المصرف وموقفه المالي | التكرار | 00 | 00 | 1 | 5 | 7 | |
| | | النسبة% | 0.0 | 0.0 | 7.7 | 38.5 | 53.8 | عالية جدا |

من خلال الجدول رقم (20) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية وعالية جدا على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارةاستخدم اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (21)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (21) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود معايير محددة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة | 4.38 | .650 | -3.145 | .002 |
| 2 | وجود نظام يحدد بشكل واضح الصلاحيات والمسؤوليات لمجلس الإدارة | 3.62 | 1.044 | -1.903 | .057 |

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | يعمل مجلس الإدارة بمتابعة سير أعمال المصرف بشكل آمن وفعال | 4.08 | .954 | -2.697 | .007 |
| 4 | أعضاء مجلس الإدارة على دراية تامة بالحوكمة | 4.38 | .650 | -3.145 | .002 |
| 5 | يعمل نظام مجلس الإدارة سلامة المصرف وموقفه المالي | 4.46 | .660 | -3.153 | .002 |

من خلال الجدول رقم (21) يلاحظ أن:

1- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :

1. وجود معايير محددة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.
2. يعمل مجلس الإدارة بمتابعة سير أعمال المصرف بشكل آمن وفعال.
3. أعضاء مجلس الإدارة على دراية تامة بالحوكمة.
4. يعمل نظام مجلس الإدارة سلامة المصرف وموقفه المالي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

2- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

1. وجود نظام يحدد بشكل واضح الصلاحيات والمسؤوليات لمجلس الإدارة.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة، وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة :- المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk** ) وجدت النتائج كما بالجدول رقم ( 22) التالي:

جدول رقم (22) نتائج اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk** ) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي.

| البيان | إحصائي الاختبار **Statistic** | درجات الحرية **Df** | الدلالة المحسوبة **Sig.** |
|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة | **.910** | **13** | **.183** |

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**.910**) بدلالة محسوبة (0.183) وهي أكبر من مستوى

المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارةاستخدم اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (23)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (23) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة | **4.1846** | **.49303** | **8.663** | **12** | **.000** |

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**8.663** ) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (**4.1846**) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة حيث إن:

1. وجود معايير محددة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.
2. يعمل مجلس الإدارة بمتابعة سير أعمال المصرف بشكل آمن وفعال.
3. أعضاء مجلس الإدارة على دراية تامة بالحوكمة.

يعمل نظام مجلس الإدارة سلامة المصرف وموقفه المالي

سابعا : اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة : المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk** ) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (24).

جدول رقم (24) نتائج اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro - Wilk** ) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

| البيان | إحصائي الاختبار **Statistic** | درجات الحرية **Df** | الدلالة المحسوبة **Sig.** |
|---|---|---|---|
| دور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي | **.910** | **13** | **.183** |

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**.910**) بدلالة محسوبة (0.183) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفياستخدم اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (25)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في

القطاع المصرفي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)
الجدول رقم (25) نتائج اختبار(**Z**) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي | **4.2808** | **.44793** | **10.309** | **12** | **.000** |

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (**10.309**) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (**4.2808**) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية للحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي حيث إن:

1. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمةعلى الحد من مخاطر العمليات المصرفية.
2. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية.
3. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة.
4. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

سادسا:نتائج البحث

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث ووفقا لاستجابة مفردات عينة البحث يمكننا عرض النتائج العامة للبحث في المحاور الآتية:

1- معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (61.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم من مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة ( 30.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
2- معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (69.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهممن تخصصهم العلمي تمويل ومصارف ويمثلون نسبة ( 23.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
3- معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (76.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات ويمثلون نسبة ( 15.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
4- معظم مفردات عينة الدراسة مركزهم الوظيفي رئيس قسم ويمثلون نسبة (46.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهممن مركزهم الوظيفي محاسب وموظف ويمثلون نسبة (23.1%) لكل مركز من المركزين.
5- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي حيث إن:

1- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمةفي الحد من مخاطر العمليات المصرفية.
2- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية.
3- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم ومساندة أعمال إدارة المراجعة.
4- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على تحديد مؤهلات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

سابعا: توصيات البحث :

ا- العمل علي زيادة تفعيل دور مجالس الإدارة في متابعة تطبيق اللوائح الداعمة لتطبيق الحوكمة المصرفية.
2-أهمية دعم إدارة المراجعة الداخلية والالتزام بإجراءاتها وتوصياتها.
3-ضرورة تفعيل دور الجهات الإدارية والرقابية بمدى التزام المصارف بالحوكمة المصرفية.

4-ضرورة الالتزام بالصلاحيات والمسؤوليات المحددة ومعايير الاختيار والمفاضلة لأعضاء مجالس الإدارة.

المراجع

1- مراجع الدراسة النظرية

1-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، الاسكندرية:منشأة المعارف، 2005م

2- شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الاردن، 2012 م

3- طارق خان، وأحمد حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2003م

4- طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات:شركات قطاع عام وخاص ومصارف ( المفاهيم، المبادي، التجارب، المتطلبات )، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2005م

5- فوضيل لحسن، بن نافلة قدور، دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد 17، 2017 م

6- محمد عبدالوهاب العزاوي، عبدالسلام خميس، الأزمات المالية قديما وحديثا: أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، عمان، الاردن، دار إثراء ،2015م

7- محمد مطر، نظرية المحاسبة، الطبعة الاولي، الناشر الشركة العربية المتحدة،2010م

ب-مراجع الدراسة الميدانية

1- محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي **spss**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2005م

2- عايدة نخلة رزق الله، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي، الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة، 2002م

3- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح، الاختبارات اللامعلمية، الطبعة الأولى، معهد الإحصاء، 1995م

4- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 1997م